العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية

تقرير موجز

كارولين هارتنيل

العطاء الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية والسلام

بالتعاون مع:

مجلة آلييانس العالمية (*Alliance*)، ملتقى المؤسسات العربية الداعمة،
مركز جون د. غيرهارت للعطاء الاجتماعي، مؤسسة الملك خالد، مؤسسة ساند لتنمية العطاء الاجتماعي، *Philanthropy Age* ، و WINGS

العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية

تقرير موجز

نبذة عن الكاتبة

كارولين هارتنيل كانت محررة في مجلة أليانس منذ عام 1998 وحتى 2015، والآن هي مُستشارة تحرير تعمل في مجال العطاء الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية والسلام و"إعادة التفكير بالفقر" - من خلال مشروع ممول من قبل Webb Memorial Trust إضافة إلى مشاريع أخرى. هي أحد مؤسسي جائزة Olga Alexeeva Memorial Prize بتنظيم من أليانس.

صورة الغلاف

طلاب مؤسسة الكمنجاتي من المناطق الأقل حظاً في فلسطين أثناء أدائهم في متحف محمود درويش في رام الله، فلسطين. تحشد الكمنجاتي التمويل اللازم لمشاريعها من الأفراد والمنظمات المحلية والدولية لتعليم الموسيقى للأطفال الفلسطينيين، وخاصة من المناطق المهمشة. وتحقق الكمنجاتي أيضا وصول الموسيقى إلى كامل المجتمع الفلسطيني وتعزيز الهوية الفلسطينية وغيرها من الثقافات العربية والعالمية، إيمانا منها بمساهمة الموسيقى في تنمية مجتمعات متماسكة تحترم حرية التعبير والتعددية والمساواة والتعاون.
حقوق الصورة: الكمنجاتي

لقراءة كامل التقرير: http://www.psjp.org/resources/philanthropy-in-the-arab-region/
تمت ترجمة التقرير إلى اللغة العربية وتلخيصه بدعم من ملتقى المؤسسات العربية الداعمة ومؤسسة ساند لتنمية العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية.

قامت ريم بسيسو بترجمة التقرير من اللغة الإنجليزية وقام بمراجعتها الدكتور عطاالله كُتاب

تاليا بعض المصطلحات المرجعية جديدة الاستخدام نسبيا في اللغة العربية:

Philanthropy	عطاء اجتماعي
Community foundations	مُؤسّسات اجتماعية داعِمة
Foundations	مُؤسّسات داعِمة
Private social investment	الاستثمار الاجتماعي الخاص
Impact investment / investing	الاستثمار المُؤثِّر
Venture philanthropy	العطاء الاجتماعي الناشئ أو المُغامر
Social entrepreneurship	الريادية الاجتماعية
Social enterprise business	الأعمال الاجتماعية
Crowd funding	التمويل الجماهيري

للمزيد عن كيفية المساهمة والدعم، تواصل من خلال البريد الإلكتروني: info@psjp.org

(تم إعطاء هذه الوثيقة رخصة الكرتونية من Creative Commons
وتسمح بالاستخدام لأغراض غير تجارية مع ذكر المصدر وبدون أي تغييرات)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution, Non-Commercial, Share Alike 4.0 International License.

www.creativecommons.or

العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية
تقرير موجز

الفهرس

مقدمة 3
ما وضع العطاء الاجتماعي في يومنا هذا في المنطقة العربية؟ 4
- العطاء الاجتماعي التقليدي 4
- المؤسسات الداعمة الخاصة 4
- المؤسسات الداعمة الدولية 5
- العطاء الاجتماعي للشركات 5
- الاستثمار المؤثر وتنمية ريادة الأعمال الاجتماعية 6
- العطاء الاجتماعي المَعني بالعدالة الاجتماعية /التقدمي 6
- العطاء الاجتماعي المجتمعي 6
- العطاء الفردي 7
- البنية التحتية للعطاء الاجتماعي 7

ما هي دوافع العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية؟ 7
ما الذي يقف حائلا في طريق العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية؟ 8
- قضايا تنظيمية وقانونية 8
- قضايا أخرى متعلقة بالعطاء الاجتماعي في المنطقة العربية 8
  - تقصير مؤسسات العطاء الاجتماعي 8
  - غياب الثقة في المنظمات غير الحكومية 8
  - السلوك العام 9
  - غياب البيانات 9

ما هي إمكانيات العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية؟ 9
- ريادة الأعمال الاجتماعية مستقبل العطاء الاجتماعي العربي 9
- ما دور مؤسسات العطاء الاجتماعي في تنمية المنطقة؟ 9
- ما هي إمكانيات العطاء الاجتماعي المجتمعي؟ 9
- ما هي إمكانيات العطاء الاجتماعي المعني بالعدالة الاجتماعية / التقدمي 10
- ما هي إمكانيات العطاء الفردي؟ 10

أسماء الأشخاص الذين تمت استشارتهم في كتابة هذه الدراسة 11

مقدمة

تاريخ العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية حافلا بعطاء الأفراد والمجتمعات المرتبط بالعطاء الديني. إن التغيير في النهج المتبع من تقاليد خيرية / دينية إلى نهج تنموي هو موضوع متكرر في هذه الورقة نظرا لأهميته. لذلك، نرى خلال السنوات 2000 – 2010 إنشاء جيل جديد من المؤسسات العربية الداعمة المهتمة بالعمل التنموي وليس فقط بالخيري أو الصدقات. وبعد الربيع العربي، ظهرت في عمل المؤسسات العربية الداعمة بعض المفاهيم الجديدة من العدالة الاجتماعية والإنصاف والديمقراطية. وللأسف تراجعت جميع هذه المفاهيم في السنوات التي تلت إذ اعتقدت الحكومات المتعاقبة بأن المجتمعات المدنية تهدد استقرار الحكومات، وأدى ذلك إلى سن قوانين مُقيدة وانسحاب المانحين تدريجيا من ساحة العطاء التقدمي والهادف إلى عدالة اجتماعية.

من الأنماط الواعدة ظهور الريادة في الأعمال الاجتماعية التي رآها الكثيرون على أنها مفتاح التنمية في المنطقة وخاصة المبادرات الاجتماعية المبتكرة وخلق فرص التوظيف للشباب - أكثر من 28% من سكان الشرق الأوسط تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة عمرية.

تهدف ورقة العمل هذه إلى توفير نبذة عامة عن وضع العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية حاليا، ثم إلقاء الضوء على المجالات والابتكارات الجديدة بوجه الخصوص، كما تهدف الورقة عرض النمطيات السائدة عبر المنطقة العربية بالتركيز على الفروقات بين الدول وأقاليمها حيثما وجدت. العمل لا يزال قائما وجاريا، فهذه ليست بالورقة المنتهية. كما إنها لا تقدم سوى نقطة بداية من خلال طرح الأفكار، كي يتم البناء عليها من الآخرين.

ما وضع العطاء الاجتماعي في يومنا هذا في المنطقة العربية؟

العطاء الاجتماعي التقليدي

الصدقات والأعمال الخيرية المبنية على المعتقدات والعطاء إلى الأسرة والأقرباء من الظواهر المنتشرة في المنطقة العربية، وبعض الأشخاص يقدمون المال مباشرة للمنظمات المحلية، فمثلا: لا توجد مؤسسات في تونس ولكن الناس يدعمون بعضهم بعض، وهناك الكثير من العطاء الاجتماعي النابع من الدين والتضامن الاجتماعي الداعم لحضانات الأطفال ومراكز الصحة المجتمعية، الخ.

كذلك كمثل آخر: سوريا من الدول التي طالما كانت لديها شبكة دعم اجتماعية قوية. كان تقديم واستلام الهبات من الأمور المعقدة جدا حتى قبل الانتفاضة التي انطلقت مع الربيع العربي، لذلك كان العطاء مقتصرا على عطاء من شخص لآخر ومن شخص لمنظمة بالتركيز على الاحتياجات الأساسية. كانت هناك الكثير من المجموعات المجتمعية غير الرسمية، لكن منذ الانتفاضة، ازدهر قطاع المجتمع المدني وظهرت مئات المنظمات في المناطق الخارجة عن النظام ومن المغتربين السوريين خارج سوريا.

هناك امثله تقليدية وأعمال خيرية مبنية على المعتقدات الدينية وتركز على التنمية الاجتماعية، مثال: مصر الخير في مصر مبنية على الزكاة التي ينفقها الملايين من المصريين. أما في المملكة العربية السعودية، فصندوق الزكاة تنظمه الحكومة، وهناك توجه لتخصيصه لخدمة أهداف خاصة مثل: الأطفال والصحة والتعليم.

المؤسسات الداعمة الخاصة

تواجد مؤسسات العطاء الاجتماعي غير متَّسِق عبر المنطقة. الكثير من البلدان تفتقر إلى إطار قانوني لإنشاء المؤسسات الداعمة بما فيها دول شمال أفريقيا. لكن المؤسسات الداعمة لها قواعد تأسيس جيدة نسبيا في بلاد المشرق العربي ودول الخليج مثل السعودية والإمارات. في عام 2017 في المملكة العربية السعودية، تضمنت رؤية الحكومة 2030 العطاء الاجتماعي الذي اعتبرته جزءا من الاستراتيجية الوطنية السعودية وخططها التنموية. وأعلنت حكومة دولة الإمارات المتحدة عام 2017 عاما للعطاء.

الزيادة السريعة في العطاء الاجتماعي العربي في السنوات الأخيرة شهدت إنشاء المؤسسات الداعمة الحديثة الخاضعة لمبادئ إدارية وآليات مرنة، وإحياء الوقف – الهادف إلى التنمية المجتمعية، يؤسسه أشخاص ضمن نظام وقانون الشريعة، ويُعد من أقدم أنواع العطاء الاجتماعي الذي يشجعه الدين وأكثره شيوعا. إلى جانب المؤسسات الغربية المخضرمة التي ظهرت في العقود الثلاثة الماضية، نشأت أنواع جديدة من "الوقف" مثل التمويل الجماهيري وكَثُر في المملكة السعودية والكويت حيث تعتبر ثقافة الوقف متقدمة ومتطورة ومنتشرة. وإضافة إلى دعم القضايا الدينية، يلعب الوقف دورا رائدا وتنمويا في عدة قطاعات.

تمت في عام 2017 دراسة مسحية لتأكيد مدى مشاركة المؤسسات الداعمة في الأهداف التنموية المستدامة، وسلطت الضوء على الأدوار التي رسمتها هذه المؤسسات لنفسها. ركزت تلك المؤسسات على أهمية وأولية التعليم والمساواة بين النوعين الاجتماعيين وخلق فرص العمل، لكنها بالكاد ذكرت القضايا البيئية والفقر. بغض النظر عن القضية التي تساندها المؤسسات العربية الداعمة، فإنها تميل إلى تنفيذ مشاريعها بنفسها عوضا عن إعطاء المنح للمنظمات غير الحكومية. بينما صرحت كل من مؤسسة الإمارات والفنار نيتها تنفيذ العطاء الاجتماعي الناشئ أو المغامر، كما أن المزيد من المؤسسات الداعمة تنتهج نهجا استراتيجيا بأهداف طويلة الأمد وقابلة للتوسع.

من أكبر مشاكل المؤسسات العربية الداعمة حماية الأوقاف. حسب القوانين الدينية، يمكن إيداع ثلث ثروة الغني في صناديق الوقف لضمان الاستدامة المالية للمشاريع الاجتماعية والتنموية، إلا أن معظم الدول العربية تفتقر إلى حماية قانونية لهذه الأوقاف. والسؤال الذي يمكن طرحه على أي مؤسسة هامة: هل يحظى مال الوقف على الحماية المناسبة وهل يتم فصله عن ثروة العائلة؟ فمثلاً، لو أفلس المانح ولم تكن أموال الوقف مفصولة عن أموال العائلة، ما سيحدث للمؤسسة؟ مؤسسة عبد المحسن قطان في بريطانيا تملك وقف تم إنشاءه بطريقة سليمة؛ ويعود هذا إلى مؤسسها الراحل عبد المحسن القطان الذي انتهج إجراءات لحماية مال مؤسسته في حال وفاته.

المؤسسات الداعمة الدولية

تختلف أدوار المؤسسات الداعمة الدولية من دولة لأخرى. في تونس، حيث لا توجد مؤسسات داعمة محلية، يأتي معظم مال العطاء الاجتماعي من مصادر أجنبيه، بينما في المملكة السعودية يأتي مال العطاء الاجتماعي من أموال محلية ويُنفق محليا. تملك بعض المؤسسات الداعمة الدولية مكاتب في الشرق الأوسط بما فيهم على سبيل المثال لا الحصر: مؤسسة فورد ومؤسسة هاينريش بول الالمانية.

المجال الأكثر اعتمادا على التمويل الأجنبي هو العطاء الاجتماعي المعني بالعدالة الاجتماعية \التقدمي. التمويل المحلي لا يتعدى خمسة بالمائة من مجموع إيرادات الصندوق العربي لحقوق الإنسان - في أفضل الأحوال. تأتي الإيرادات من المانحين الأفراد ولا تأتي من قطاع الأعمال. للأسف، تقلص التمويل الأجنبي في السنوات الماضية وتغيرت أولوياته ومجالات تركيز المانح الدولي، كما أصبح من الصعب جدا استلام تمويل دولي في الكثير من دول المنطقة بسبب تعليمات ونظم استلام التمويل الخارجي التي

أصبحت معقدة جدا، وما يجعل الأمر أكثر صعوبة هو أن التمويل بين دول المنطقة الواحدة ليس مسموحاً.

العطاء الاجتماعي للشركات

هناك إشارات واضحة تفيد على أن شركات المنطقة العربية وخاصة الضخمة والشبه دولية تأخذ مسؤولياتها الاجتماعية (المسؤولية الاجتماعية للشركات) على محمل الجد وتتحرك ولو ببطء إلى الأمام انطلاقا من التقاليد والعطاء الاجتماعي غير المنهج إلى النهج المأسسي المستدام والمبتكر. بدأت الكثير من الشركات المشاركة في الاستثمار الاجتماعي ويزيد اهتمامها بالأعمال الاجتماعية المستدامة. معظم الشركات لديها "المسؤولية الاجتماعية للشركات" أو دائرة مختصة بالمشاركة الاجتماعية، لكن بالمقابل هناك الكثير من الشركات المتقدمة التي تقوم بتأسيس مؤسسة داعمة منفصلة تستلم نسبة من الأرباح لأهداف اجتماعية معينة.

من أول الشركات التي كان لها توجها استراتيجيا، أبراج كابيتال. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى م. بي. سي. (مركز تلفزيون الشرق الأوسط) وشركة اراميكس. تعمل رواد للتنمية - وهي مؤسسة غير ربحية، من خلال وقف سنوي تتلقاه من شركات ومؤسسات أعمال. هناك حوالي 450 شاب وشابة يستفيدون سنويا من بعثات جامعية وبعثات كليات يعودوا على المجتمع بواقع 84,600 ساعة عمل مجتمعية في السنة.

تعمل الشركات على شتى القضايا لكن تنأى الأعمال عادة عن التعامل مع الأسباب الجذرية التي تتسبب بالفقر أو عدم وجود عدالة اجتماعية كي لا تدخل في صراعات مع الدولة، وخاصة بعد 2015 وردة الفعل على الربيع العربي. كما إن جهود دعم البيئة تكاد تكون منعدمة.

تدخل الشركات في شراكات مع مؤسسات المجتمع المحلي والجمعيات الشعبية بشكل متزايد. وأصبحت الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص أكثر شيوعا بالرغم من تحديات العمل مع الحكومات. بعض المنظمات تساند العطاء الاجتماعي للشركات بما فيهم مركز غيرهارت و(*Ahead of the Curve*) وكامين (*Kaamen*).

الاستثمار المؤثر وتنمية ريادة الأعمال الاجتماعية

وضع الاستثمار المؤثر الحالي في الدول العربية يمكن تلخيصه بنشاط متدني لكنه يتمتع بالإمكانيات الواعدة. أظهرت دراسة استشارية تمت عام 2016 استهدفت أعضاء مُلتقى المؤسسات العربية الداعمة بأنهم يحتاجون إلى بناء قدرات الاستثمار المؤثر - ومنهم عددا قليلا يقوم بهذا الاستثمار.

تكمن الإمكانيات على مستوى المزايا والفوائد الكبيرة التي تأتي مع تنمية ريادة الأعمال الاجتماعية. الريادية الاجتماعية تكبر حيثما توجد النزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي وغياب فرص العمل والوظائف - في مصر وتونس والمغرب. في هذه الدول، تخلق الريادة الاجتماعية حافزا لعمل الشباب من اجل خلق التغيير وعدم الاتكال على الحكومات. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى تصاعد ريادة الأعمال الاجتماعية، سهولة القوانين التي تنظم القطاع الربحي مقابل القطاع غير الربحي.

بشكل عام، هناك اتفاق على أن نظام وبيئة ريادة الأعمال الاجتماعية غائب. يستثمر الأشخاص في مفهوم الريادة الاجتماعية وهناك بعض حاضنات الأعمال والتمويل التأسيسي، لكن تخلو الساحة من تمويل استثماري في ريادة الأعمال الاجتماعية القائمة. ومع ذلك، بدأت الأمور تحدث. عدد من أعضاء وشركاء ملتقى المؤسسات المجتمعية الداعمة يدعمون ريادة الأعمال الاجتماعية بما فيها مؤسسة التعاون ومؤسسة

الإمارات، ومؤسسة الملك خالد، وتمويل ومضة واويسس 500 في الأردن التي نشأت خصيصا لهذه الغاية. تقوم وزارة التعاون الدولي المصرية حاليا بإنشاء تمويل الاستثمار المؤثر بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وهناك مجموعة من المنظمات التي تقدم دعم غير مالي.

العطاء الاجتماعي المعني بالعدالة الاجتماعية / التقدمي

تراجع بعد الربيع العربي العطاء الاجتماعي الذي يتعامل مع الأسباب الجذرية بدل من التعامل مع الأعراض فقط. يعود هذا التراجع جزئيا إلى أن تمويل العطاء الاجتماعي الذي عادة يمول النشاطات التي تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل الاجتماعية قد يغضب الحكومات. ومنذ 2015، أصبح المانحون من قطاع الأعمال يفضلون دعم مشاريع الخدمات: وهي المشاريع التي تغطي الأغراض والحاجات اليومية، مثل التغذية والمساعدات الإنسانية الطارئة للاجئين والمدارس والرعاية الصحية وتفادي دعم المشاريع التي تعالج الأسباب الجذرية للمشاكل الاجتماعية.

لكن هناك بعض المؤسسات التي تخاطر بتوجهها إلى ما هو ابعد من القطاع الخدمي وتغوص في أعماق الأسباب الجذرية بما فيهم مؤسسة التعاون والصندوق العربي للثقافة والفنون، والصندوق العربي لحقوق الإنسان ومؤسسة هاني القدومي للمنح الدراسية، وجميعها تهدف إلى تمكين الأفراد لتحسين معيشتهم ونوعية حياتهم.

لو أراد العطاء الاجتماعي المعني بالعدالة الاجتماعية تحقيق المزيد، يجب نشر التوعية حول مفاهيم العدالة الاجتماعية والعطاء الاجتماعي المعني بالعدالة الاجتماعية ضمن قطاع العطاء الاجتماعي بحد ذاته. حاليا، مؤسسات العطاء الاجتماعي التي تتبنى النهج المبني على حقوق الإنسان في أعمالها الإنسانية والتنموية تبتعد عن السرد المتعلق بحقوق الإنسان لوصف نشاطاتها.

العطاء الاجتماعي المجتمعي

إن أطلس المؤسسات المجتمعية الداعمة يعدد عشرات المؤسسات المجتمعية الداعمة في المنطقة العربية، ولكن لم تُذكر سوى خمسة منها - من الذين تم استشارتهم لهذه الورقة بما فيهم مؤسسة وقفية المعادي المجتمعية في مصر وجمعية داليا في فلسطين وكلامهما تأسستا عام 2007. مؤسسة وقفية المعادي المجتمعية كانت أول مؤسسة مجتمعية في مصر وأول من أنعش وأعاد مفهوم الوقف، ونجحت في المناصرة من اجل فقرة جديدة في الدستور المصري تعترف بأهمية إنعاش وتحديث وحماية الوقف.

هذه ليست بالصورة الكاملة، هنالك الكثير من جهود تحريك المجتمعات من خلال قادة العطاء الاجتماعي المجتمعي التي تدفعها مؤسسات المجتمع المحلي، والعطاء الاجتماعي المجتمعي الخاص والمستجيب لقضايا معينة. ومرة أخرى تبرز مكانة الربيع العربي كنقطة مركزية. ازدهرت مثل هذه المبادرات بعد 2011، لكنها تراجعت منذ ذلك الوقت عندما ابتدأت الحكومات بالنظر إلى المجتمع المدني على انه مصدر تهديد لها وبذلك حددت حركة المجتمع المدني. في مصر، على سبيل المثال، ظهر قانون جديد للمنظمات غير حكومية يعكس العداء المتزايد نحو مؤسسات المجتمع المدني.

العطاء الفردي

ينغرس العطاء في ثقافة المنطقة. حسب المسح العربي للعطاء الذي ينفذ سنويا في دول الخليج العربي، كل تسعة أشخاص من أصل عشرة تبرَّعوا السنة الماضية. يُبنى العطاء على التقاليد الاجتماعية والدينية إلى حد كبير. التكافل - هو التضامن بين من يملك الثراء والمحتاج وهو من الخصائص الجوهرية للمجتمعات العربية. الكثيرون منهم يدفعهم الدين لإعطاء نسبة من دخولهم سنويا للفقراء والمحتاجين. أما بالنسبة للمسلمين، فهو إلزاميا عليهم إعطاء 2.5% من مجموع دخولهم المتراكمة. ويبدوا بان تقليد العطاء لا يزال قويا في أواسط الجيل الجديد الصاعد.

حسب المسح العربي للعطاء، فإن العطاء للأفراد شائعا أكثر من باقي أنماط العطاء، وهو موجه بشكل خاص لأوليات مكافحة الفقر ومساعدة اللاجئين. لا يرغب المانح الغني إغضاب الحكومة بدعمه قضايا اجتماعية / اقتصادية حساسة - لكن بالمقابل، قامت مجموعة من الشباب الناشطين في لبنان بحملات للتمويل الجماهيري (2014/2013) لإحراج الحكومة وتخجيلها حول سكوتها وعدم تعاملها مع ازمه جمع القمامة، مما يعطي الأمل ويظهر إمكانيات المجموعات ذوي الدخل العادي أو المتوسط من إحداث تغيير.

القليل من منصات التمويل الجماهيري تدعم القطاع غير الربحي. ومن الداعمين "ذو مال" التي خطت نحو تصميم مساحة خاصة تناسب حاجات المنظمات غير الحكومية. أما *GivingLoop*، فهي تستهدف خلق الثقة بين القطاع غير الربحي والمانحين لدعم استدامة المنظمات غير الحكومية. من المبكر التنبؤ الآن بمدى نجاحها.

أما الشتات، فهم هامون جدا وخاصة لسوريا، ويؤسسون شبكة ضخمة من الأشخاص الذي يرسلون عائداتهم إلى وطنهم. تذهب العائدات بمعظمها للأسر والجيران بشكل مباشر لكنها أصبحت أكثر تنظيما. "جسور" منظمة غير حكومية للمغتربين بعضوية 123,320 عضواً من المجتمع، يجمعون المال من اجل سوريا من المغتربين والمنظمات الدولية. العطاء للأهل في الوطن أصبح شائعا في منطقة بلاد الشام من العاملين في منطقة الخليج ومنهم الفلسطينيين العاملين في الخليج أو القاطنين في الأردن.

البنية التحتية للعطاء الاجتماعي

مؤسسات البنية التحتية للعطاء الاجتماعي الرئيسية: ملتقى المؤسسات العربية الداعمة (وله عضوية)، مؤسسة ساند لتنمية العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية وتوفر خدمات للفاعلين في العطاء الاجتماعي، ومركز جون د. غيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية في الجامعة الأمريكية في القاهرة. الكثيرون من المشاركين في هذه الورقة ذكروا غياب البيانات وشح الأبحاث على جميع اصعده العطاء الاجتماعي. باستثناء المسح العربي للعطاء الاجتماعي السنوي في دول الخليج الذي يُنشر في مجلة *Philanthropy Age*، لا توجد تقارير دورية لوضع العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية.

ما هي دوافع العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية؟

نبعت دوافع العطاء الاجتماعي العربي من العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية، لكن هناك ابتعاد واضح ولو كان بطيء عن كل هذه التقاليد والمعتقدات. ومن دوافع هذه النقلة ضخامة حجم الاحتياجات التنموية في المنطقة العربية وإدراك عدم استطاعة الحكومات تغطية هذه الاحتياجات لوحدها. البطالة والفقر من أكبر التحديات. يزداد إدراك الأشخاص والشركات الغنية بأهمية مشاركة القطاع الخاص لتحقيق التحسينات المطلوبة على مستوى المجتمع.

إن الدافع الرئيسي لهذا التوجه على صعيد شركات الأعمال هو الشركات المتعددة الجنسيات وشركات الأعمال الضخمة. الشركات التي ترغب بالعمل دوليا عليها الالتزام بالمعايير الدولية لمفهوم العمل الاجتماعي، أما الشركات المحلية أدركت بان نشاطاتها الاجتماعية محدودة التأثير وعليها تغيير منهجها إذا أرادت أن تحقق أثر اجتماعي بعيد المدى.

ما الذي يقف حائلا في طريق العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية؟

تعيق القضايا التنظيمية والقانونية تطور العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية - ويُعزى غياب البيئة الداعمة الاعتقاد السائد الذي يربط العطاء الاجتماعي بالإرهاب. الحالة الاقتصادية لها تحدياتها أيضا. هناك مصاعب جمة تعبر معظم الدول العربية مع غياب الاستثمار الأجنبي في دول مثل مصر. أما في

بلاد المشرق العربي، فإن المصاعب تتفاقم بسبب مشكلة اللاجئين التي تستنفذ معظم التمويل المتاح. القضايا الأخرى تشمل تقصير مؤسسات العطاء الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية بضوء غياب الثقة في المنظمات غير الحكومية من المجتمع ككل.

قضايا تنظيمية وقانونية

غياب الإطار التنظيمي والقانوني الواضح في معظم الدول العربية يخلق نوعا من الشك والارتياب بما هو مقبول ومتى وكيف ستقوم الدولة بالتنظيم والضبط أو تحديد النشاطات. العطاء الاجتماعي المعني بالعدالة الاجتماعية يتأثر بالظواهر المتصاعدة التي تتمثل بأغلاق مساحات العمل محليا ودوليا وسن القوانين الجديدة المُقيدة والكابحة لأعمال جمعيات المجتمع المدني والمانحين المحليين.

في الكثير من الدول العربية لا توجد اطر قانونية لإنشاء مؤسسات داعمة، وإن وجدت فالإجراءات معقدة. تتفاوت هذه التعقيدات بين الدول حيث تكون بعضها معقدة أكثر من غيرها. من السهل نسبيا تسجيل مؤسسات داعمة في لبنان، لكن من الصعب تسجيلها في مصر. أما في الإمارات، لا توجد صبغة رسمية للقطاع غير الربحي مما يجعل الموقف صعبا بحد ذاته. معظم الدول تخلو من قوانين تحمي الوقف.

تحفيزات العطاء غابت ولم يكن هناك أي تشجيع للشركات على الاستثمار في المجتمع بطريقة مستدامة بدل من التبرعات الخيرية. في الأردن، كل دولار بغرض دعم الأعمال الاجتماعية يأتي من أي مصدر كان - باستثناء المانحين والممولين الدوليين التي توافق عليهم الحكومة، خاضع للضرائب.

تحويل الأموال من المشاكل الكبيرة أيضا. استلام المنح الأجنبية أو تحويل أموال من بلد إلى آخر لأهداف اجتماعية يزداد صعوبة بسبب طول مدة وإجراءات التصاريح الحكومية ومتطلبات الوثائق المعقدة المفروضة من البنوك في المنطقة العربية وخارجها لمكافحة الإرهاب، حتى إن إيجاد بنك لعمليات التحويل أو إيداع أموال المنظمة غير الربحية اضحى صعبا. يتأثر العطاء الاجتماعي المعني بالعدالة الاجتماعية إلى حد كبير بسبب اعتماده على التمويل الأجنبي. تجابه الدفعات الإلكترونية (التحويلات) ذات المصير وتواجه نفس الصعوبات مما يجعل التمويل الجماهيري مستحيلا إلا إذا كان محليا.

قضايا أخرى متعلقة بالعطاء الاجتماعي في المنطقة العربية

- **تقصير مؤسسات العطاء الاجتماعي**. إيجاد كوادر عالية المستوى والاحتفاظ بها من اهم تحديات دول الخليج. من القضايا الأخرى غياب الابتكار والأبداع ومحدودية خبرات المانحين وصانعي المنح. معظم المؤسسات السعودية تقوم ببرامجها بنفسها لأنها لا تشعر بوجود منظمات غير حكومية كفؤة كي يدعموها لتنفيذ مشاريعهم.
- **غياب الثقة في منظمات غير الحكومية**. عدم الثقة بالمنظمات غير الحكومية يمنع جميع أنواع التمويل - من التمويل الجماهيري إلى العطاء الاجتماعي للشركات. لكن من سمات المنظمات غير الحكومية قربها من الناس المحتاجين إلى الدعم. أوهناك اعتقاد بأن اعتماد المنظمات غير الحكومية على الحكومات والمانحين الأجانب يمنعها من دعم الأجندات المحلية. بناء قدرات كوادر المنظمات غير الحكومية ضروري لمساعدتها بالتخلص من هذه الوصمة السلبية، كما إن إدرار الدخل محليا يساعد في تحسين شرعية عملهم.
- **السلوك العام**. هناك إدراك عام وتقدير لدور العطاء الاجتماعي كقطاع، لكن بدون فهم عام أو دعم للمبادرات التي تهدف إلى التنمية مقابل المبادرات الخيرية. الناس لا تدرك أن لها دورا هاما في المساهمة بالقضايا الاجتماعية.

- **غياب البيانات**. الجميع أدرك الآن غياب البيانات والأبحاث في جميع مجالات العطاء الاجتماعي. معظم العطاء الاجتماعي غير مخطط له بشكل سليم ويخلو من المتابعة والتقارير المنهجية الدورية مما يُصعِّب تبنّي النهج الاستراتيجي.

ما هي إمكانيات العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية؟

ريادة الأعمال الاجتماعية مستقبل العطاء الاجتماعي العربي

تطوير الاستثمار المؤثر والأعمال الاجتماعية - بالرغم من حداثتها، يبشر بالإمكانيات العظيمة. يعود هذا إلى طبيعة القطاع الربحي الذي لا يُوضع تحت المجهر مثل القطاع غير الربحي مما يعطيه مجالا أفضل وحرية العمل لمعالجة القضايا الاجتماعية بما فيها المواضيع الحساسة أو الحرجة مثل التمكين ودعم الريادية الاجتماعية وزيادة الدخل.

قد تكون ريادة الأعمال الاجتماعية هي الموجة التالية لخلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة المتفاقمة في المنطقة العربية وخاصة في مصر. هي توفر أيضا الطريق للتواصل مع فئات الشباب وتحفيز الابتكار (الاقتصادي والاجتماعي). لو نظرنا إلى حجم فئة الشباب - كما قال أحد المُعلقين "مستقبل العطاء الاجتماعي قد لا يتحقق بمزيد من المؤسسات بل من خلال فئات الشباب ذات الحس الاجتماعي الهادف وقدراتهم على خلق أعمالهم المجدية ماليا وحل مشاكل اجتماعية على نطاق واسع".

لكن واقع الحال يعكس نظام بيئي مجزأ للأعمال الاجتماعية. لا يوجد في أي من الدول العربية نظم داعمة لهذا المجهود. كل من المنظمات الداعمة للمؤسسات الاجتماعية لها مجالها المختلف. خلق نظام بيئي كامل امر ضروري وهام لنجاح ريادة الأعمال الاجتماعية في المنطقة العربية.

يكون ذلك من خلال تعاون الجميع في توفير التمويل والدعم اللازم لتعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية. كما هناك حاجة لتغيير الأنماط السلوكية لديها. هناك اهتمام بتوفير بالقروض من قبل الممولين في الوقت الحالي، ولكن هناك أيضا تخوف من قبل الرائدين الاجتماعيين من قبولها بسبب افتقار التفاهم والثقة.

ما دور مؤسسات العطاء الاجتماعي في تنمية المنطقة؟

حسب المسح الذي شمل المؤسسات العربية الداعمة مؤخرا، معظمها توجه أعمالها نحو تحقيق الأهداف التنموية المستدامة. لكن هل هي أهل لترجمة هذه الأهداف والغايات إلى ممارسات؟

وكما اقترح مُعلق: نحتاج إلى تغيير الأنماط الفكرية لدعم العطاء الاجتماعي كي يصبح أداة قوية من اجل التنمية والابتكار. تميل المؤسسات العربية إلى منظور ضيق متجه من الأعلى إلى الأسفل للعلاقات بين العطاء الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية. العطاء الاجتماعي يستطيع أن يلعب دورا أكبر لو كان المانح استراتيجيا في عطائه ومتقبل للمخاطر مع زيادة مشاركته مع مؤسسات العطاء الاجتماعي الأخرى ومع الدولة. ويساعد تعظيم ثقافة التقييم مع المزيد من المعلومات حول العطاء الاجتماعي.

ما هي إمكانيات العطاء الاجتماعي المجتمعي؟

بالرغم من عدم نمو القطاع بشكل كامل، الكثير من المعلقين يرون إمكانيات هائلة لمجتمع العطاء الاجتماعي في حال تحسنت التشريعات. تتلقى أسر كثيرة في مصر ولبنان وفلسطين دعماً من فئات الشتات في الخليج وأمريكا اللاتينية وغيرها من دول العالم. وفي بيئة تشريعية ملائمة، يمكن أن يُجمع هذا التمويل في مؤسسات داعمة مجتمعية لتحقيق أثر مستدام. وكي تحقق إمكانياتها، يحتاج العطاء الاجتماعي المجتمعي إلى إدراك نقاط قوته وكما تبينت قوة المجتمع خلال السنة الأولى من الربيع

العربي. كما تحتاج إلى تنظيم ذاتي كي تناصر على مستوى تغيير السياسات ودعم البرامج المُستجيبة للأسباب الجذرية وراء الفقر ومشاكل المجتمع.

ما هي إمكانيات العطاء الاجتماعي المعني بالعدالة الاجتماعية / التقدمي

لا توجد توقعات بأن العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية سيفي بسد الحاجة ويعالج الأمور الأكثر حساسية قريبا. ولكن يمكن أن تكون هناك محاولات متواضعة، وتتمثل بتشجيع المانحين من الشركات والأفراد الأغنياء على تحمل مسؤولية أكبر اتجاه مجتمعاتهم التي يدعموها وإعطاء المنظمات الشعبية تمويل دعم مؤسسي لتمكنها من بناء قدراتها. تستطيع المؤسسات الداعمة بناء حوار داعم للسياسات المدمجة والمبنية على الحقوق.

ليتمكن قطاع العطاء الاجتماعي تحقيق هذا الدور، فهو يحتاج إلى حوار صريح بين المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والدولة حول البرامج والإجراءات والتدابير اللازمة لإرساء مجتمع مبني على الإنصاف. وكمثل إيجابي تقوم وزارة التخطيط المصرية تنظيم حوارات الطاولة المستديرة وتكوين اللجان من القطاع المدني والحكومة حول مواضيع تتعلق بأجندة الأهداف التنموية المستدامة 2030 ومن ضمنها العدالة الاجتماعية.

ما هي إمكانيات العطاء الفردي؟

إن العطاء في المنطقة العربية يعد مقصرا بالمقارنة مع مناطق أخرى للتجاوب مع الاحتياجات المجتمعية. التحدي يكمن بإمكانية توجيه التبرع التقليدي لقضايا اجتماعية. مثال: هناك أمل بأن توجه *GivingLoop* عطاء الزكاة، لتطوير المجتمع كما فعلت مؤسسة "مصر الخير". هناك إجماع بمحدودية (أو قلة) العطاء الاجتماعي (الإلكتروني) عبر الإنترنت في هذه الأيام، إلا أن الأمور قد تتغير فيزداد هذا النوع من العطاء بين الشباب. وتُيسر التكنولوجيا الكشف عن الجهات غير الربحية التي يمكن أن تستلم التمويل لتنفيذ المشاريع، في حين لا توجد مشكلة عند الجيل الجديد بأمور التكنولوجيا واستخدام البطاقات الائتمان من أجل التبرع لقضايا اجتماعية. ولكن يبقى العائق الرئيسي في هذا المضمار سيطرة البنوك على كيفية صرفك للمال إذا كنت متبرعا لقضايا اجتماعية، كما أن الثقة بين المؤسسات غير الربحية والمانحين التي لا زالت غائبة، لكن تقترح المسوحات أن المانحين قد يتأثرون (إيجابيا) بالنتائج وشفافية الصرف في الجمعيات الخيرية وكيفية استفادة المستفيدين من التبرعات.

الأمل المستقبلي هو أن العطاء الاجتماعي لن يقتصر على الأغنياء فحسب. "هناك تزايد في التمويل الجماهيري والوصولية إلى الإنترنت مما يعني أن من يستطيع الوصول إلى الأنترنت يمكنه الوصول إلى المعلومات والتبرع لأي قضية يهتم بها في أي مكان من العالم" حسب قول أحد المعلقين.

أسماء الأشخاص الذين تمت استشارتهم في كتابة هذا التقرير

- عبد الله عبسي، رئيس تنفيذي، *GivingLoop*، لبنان
- علي عوني، مدير، مركز جون د. غيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية في القاهرة
- عطا الله كُتاب، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة ساند لتنمية العطاء الاجتماعي في المنطقة العربية، الأردن
- كلير وودكرافت، رئيسة تنفيذية سابقة، مؤسسة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة
- هانية عسود، مديرة اكسفام - مكتب مصر، ومقرها تونس، مديرة سابقة لنسيج، الأردن
- هبة أبو شنيف، مستشارة، جون د. غيرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية، الجامعة الأمريكية في القاهرة
- جيني هودجسون، مدير تنفيذي، الصندوق الدولي للمؤسسات الداعمة المجتمعية
- خالد الخُضير، مؤسس ورئيس تنفيذي، غلوورك، المملكة العربية السعودية
- ماريك بوسمان، رئيس تنفيذي، مؤسسة أصفري، لندن
- مروى الدالي، مؤسسة ورئيسة مجلس إدارة، مؤسسة وقفيات المعادي المجتمعية، مصر
- نبيل قدومي، رجل أعمال ومستثمر اجتماعي
- نايلة فاروقي، رئيس تنفيذي ملتقى المؤسسات العربية الداعمة
- نتاشا ماطق، مسؤولة رئيسية للاستراتيجيات، مؤسسة الملك خالد، المملكة العربية السعودية
- نتاشا ريدج، مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لأبحاث السياسات، الإمارات العربية المتحدة
- نهى المكاوي، ممثلة إقليمية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤسسة فورد
- رانيا حمود، مدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة، مؤسسة منصور للتنمية، مصر
- ريم خوري، مؤسسة كامن
- سمر حيدر، مدير تنفيذي سابق، الصندوق العربي لحقوق الأنسان، نائب رئيس سابق ملتقى المؤسسات العربية الداعمة
- تيريسا شاهين، مستشارة في مجال الابتكار والاتصال والتواصل، الفنار، لندن

العطاء الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية والسلام

بالتعاون مع:

مجلة آليانس العالمية (*Alliance*)، ملتقى المؤسسات العربية الداعمة، مركز جون د. غيرهارت للعطاء الاجتماعي، مؤسسة الملك خالد، مؤسسة ساند لتنمية العطاء الاجتماعي، *Philanthropy Age* ، و WINGS

آذار 2018

PHILANTHROPY for SOCIAL JUSTICE and PEACE

www.psjp.org

Alliance
For philanthropy and social investment worldwide

www.alliancemagazine.org

THE AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO
JOHN D. GERHART CENTER
SCHOOL OF BUSINESS
PHILANTHROPY CIVIC ENGAGEMENT RESPONSIBLE BUSINESS

www.aucegypt.edu

مؤسسة الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

www.kkf.org.sa

ملتقى المؤسسات العربية الداعمة
Arab Foundations Forum

www.arabfoundationsforum.org

PhilanthropyAge
Dedicated to thoughtful giving

www.philanthropyage.org

WINGS
WORLDWIDE INITIATIVES FOR GRANTMAKER SUPPORT

www.wingsweb.org

SAANED
Growing Arab Philanthropy
Filling the GAPs

www.saaned.com